

الإلحاق الصرفي غايته المعنى

* د. حسين مصطفى غوانمة *

E.mail: Hussein_doc@yahoo.com

** د. محمود مبارك عبدالله عبيدات **

E.mail: mobarak1974@yahoo.com

* قسم اللغة العربية - عمّان - جامعة الإسراء *

** قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن **

الإلحاق الصرفي غايته المعنى

د. حسين مصطفى غوانمة

د. محمود مبارك عبدالله عبيدات

الملخص:

يعالج هذا البحث قضية لغوية صرفية، تتعلق بما سماه اللغويون الإلحاق الصرفي. إذ يهدف إلى الكشف عن هذه الظاهرة من مختلف جوانبها عبر مناقشتها وذكر آراء العلماء فيها، متوصلاً إلى نتيجة مهمة فيها تكمن في أن الإلحاق غايته المعنى، عبر عنوانات هي: الإلحاق لغة واصطلاحاً، وشروط الإلحاق، والإلحاق المطرد وغير المطرد، والغرض من الإلحاق.

مصطلحات أساسية: الإلحاق، الصرف، المعنى، المجرد، الزائد.

Morphological Placement Concerned with Meaning

Dr. Hussein Gwanmeh

Dr. Mahmoud Obaidat

Abstract:

This study deals with purely linguistic morphological issues pertaining to what linguists call morphological placement. The study also aims at exploring this phenomenon and all its aspects through analysis and through mentioning the? scholars? views in the matter. The study concludes that morphological placement is concerned with meaning through discussing the following topics: the definition of placement, its conditions, measurable and immeasurable placement and the purpose of placement.

Keywords: Morphological, Placement, Meaning.

الدراسة:

تبدو ظاهرة الإلحاق ظاهرة لغوية صرفية لم يقطع القول فيها، إذ عدها بعض علماء اللغة- كما سيأتي- ذات غرض لفظي حسب، ويرى غيرهم أنها لا تقع إلا بغية المعنى، والواقع يراوح بين هذا الرأي وذاك، والناظر فيه يجده يؤدي غرضاً لفظياً غير منفك عن المعنى، مرتبطاً بموسيقى الألفاظ، لا كما هو في اصطلاح الصرفيين.

ونحن هنا إذ نطرح هذه القضية لنرجح فيها تطبيقاً المعنى الموصول للإلحاق، وذلك عبر عنوانات، هي:

الإلحاق لغة واصطلاحاً:

الإلحاق مصدر الفعل أَلْحَقَ، وهو الإِدْرَاك أو الاتِّبَاع، جاء في لسان العرب: اللَّحَقُ وَاللُّحُوقُ وَالإِلْحَاقُ: الإِدْرَاكُ، لَحَقَ الشَّيْءُ وَأَلْحَقَهُ، وكذلك لَحِقَ بِهِ وَأَلْحَقَ لِحَاقًا، بِالْفَتْحِ أَي أَدْرَكَهُ⁽¹⁾.

أما الإلحاق في اصطلاح الصرفيين، فهو باب يتعلق بزيادة الحروف على الكلمات لغرض لفظي بحت، لا يتعلق بتغيير المعنى. يقول ابن جني: «اعلم أن الإلحاق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يُبَلِّغُ بِهَا الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبَلِّغُ بِهَا الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرضٌ مطلوب»⁽²⁾.

وإلى مثل هذا التعريف يذهب الميداني حين يجعل الإلحاق زيادة حروف على الثلاثي لتبلغ بها الأربعة أو الخمسة، إمّا بتكرير أحد الحروف أو بزيادة حرف جديد ليس بالكلمة إليها⁽³⁾. وقد وافقهما على مثل هذا التعريف عدد من اللغويين المحدثين⁽⁴⁾.

غير أن من علماء اللغة من يرى غير ذلك، فرضي الدين الاسترابادي -مثلاً- يضيف شيئاً جديداً إلى هذا التعريف، إذ يذهب إلى أن الإلحاق يفيد معنى جديداً، لكن هذا المعنى غير مطرد في كل زيادة مشابهة في جميع الكلمات الملحقة. يقول: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً»⁽⁵⁾.

ونرى أن المقصود بقوله: «زيادة غير مطردة في إفادة معنى» هو المعنى الصرفي الذي قد عرفناه في معاني حروف الزيادة في الصرف العربي، ويكون معنى تاماً كالمبالغة مثلاً، أو المشاركة أو التعدية أو السلب والإزالة وغيرها من المعاني الصرفية الأخرى. وإلى مثل هذا التعريف ذهب عدد من المحدثين⁽⁶⁾.

وقد عرف ناصر حسين الإلحاق على نحو أوضح ممن سبقه، لكنه بقي في الإطار نفسه الذي حدده اللغويون للإلحاق، إذ يقول: «الإلحاق هو إتباع كلمة إلى كلمة أخرى أكثر منها حروفاً، وذلك بزيادة حرف أو أكثر على أصولها وجعلها موازنة ومساوية لها. ومعنى الموازنة: الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنها توزن كوزنها، نحو (جَلَبَب) وهو فعل ماضٍ، لما أرادوا إلحاقه بالفعل الرباعي المجرد (دَحْرَج) كرروا لامه ليصبح جلبب متفقاً مع دحرج

الكلمة تحتوي على حرف زائد هو (الباء) فلماذا لا يكون وزنها (فَعَلَبَ) مثلاً أو (فَعَيْلَ)؟ وكذلك مَهَدَدَ، وَقَرَدَدَ، وغيرهما ما وزنها؟.

ومن هنا فإن تعريف اللغويين - قدماء ومحدثين - للإلحاق لا يستوعب جميع الأنماط اللغوية الملحقة. لذلك يمكن تعريف الإلحاق بصورة أخرى ليصبح: إلحاق صيغة بصيغة أخرى، أو وزن بوزن آخر، دون اشتراط الزيادة من أجل ذلك.

شروط الإلحاق:

وضع الصرفيون عدداً من الشروط التي يجب أن تتحقق في الكلمة حتى يحكم عليها بالإلحاق، وهذه الشروط هي⁽¹⁰⁾:

أولاً: أن تكون الزيادة غير مطردة في إفادة معنى، لذلك لا تعد همزة اسم التفضيل، ولا الياء التي للتصغير للإلحاق، لأنهما زيدتا لإفادة معانٍ مخصوصة (مطرّدة).

ثانياً: أن تتفق سائر تصاريف الملحق مع الأصل إن كان فعلاً، ويكسر ويصغر كتكسيه وتصغيره إن كان اسماً، فليست الزيادة في قاتل للإلحاق بدرج؛ لأنه لم يوافقه إلا في مصدر واحد وهو فعلال، دون المصدر الثاني الأكثر استخداماً. يقول ابن جني: «والدليل على أن فعلت وفعلت وفعلت وفعلت، ملحقة بباب دحرجت مجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجت، وذلك قولهم الشملة والبيطرة والحوقلّة والدهورة والسلقة والجعباء، فهذا ونحوه كالدحرجة والهملجة.

.... فإذا قيل: فقد تجيء مصادرها من غير هذا

في عدد الحروف، ووجب معها أن تكون الحركات والسكنات متوازنة فيهما أيضاً، بمواقعهما نفسها. أمّا المساواة بين الكلمتين فتعني ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به وجريانها في الملحق من صحة وإعلال وقلب...»⁽⁷⁾.

وقد لوحظ من خلال تتبع بعض الكلمات الملحقة أنها ربما لا تحتوي على حروف زائدة لا سيما تلك الكلمات المعربة، وكذلك الكلمات المشتقة من أصل اسمي. فمن الكلمات المعربة مثلاً (جَوَسَقَ) بمعنى القصر على وزن فَوَعَلَ، و(بَرَدَجَ) وهو السبي على وزن فَعَلَلَ، و(فَنَزَجَ) على وزن فَعَلَلَ وهي لعبة فارسية، و(بَيَدَقَ) على وزن فَيَعَلَ، و(جُنْدَبَ) على وزن فُنْعَلُ، و(سُنْبُكَ) على وزن فُنْعَلُ، و(يَلْمَقَ) على وزن يَفْعَلُ، و(نَرَجِسَ) على وزن نَفْعَلُ...⁽⁸⁾. وهذه الكلمات جميعاً لا يمكن الجزم بزيادة حروف فيها لأنها معربة، ومن ثم فإن الحكم بزيادة أي حرف فيها يتقضي تتبع هذه الكلمات في لغاتها الأصلية.

ومن الكلمات التي اشتقت من أصل اسمي نذكر مثلاً (مَسْمَرُ الخشب، من المسمار، ومَعَجَنَةُ من المعجون، ومَذْهَبُ من الذهب، ومَنْطَقُ من المنطق، عَلَمَنُ من العلمانية، وحوَسَبَ من الحوسبة، تَلَمَذَ من تلميذ، وقَطَرَنَ من القطران، وشَيَطَنَ من الشيطان)⁽⁹⁾. وهذه الكلمات لا يمكن القول بزيادة بعض الحروف فيها، ذلك لأن طريقة صياغتها قد اختلفت، فهي غير مأخوذة من أفعالها مباشرة، بل أخذت من الأسماء. ومن ثم فإن وزن جميع هذه الأفعال هو (فَعَلَلَ). وقد كان علماء اللغة قد قالوا: بأن وزن (جَلَبَبَ) مثلاً هو (فَعَلَلَ) فإذا كانت هذه

الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة. ألا تراهم يقولون: قاتل قيتالاً، وأكرم إكراماً، ﴿وكذبوا بآيتنا كذاباً﴾¹⁰، فهذا بوزن الدحراج والسرھاف والزلال والقلقال، قال العجاج*:

سرھفته ما شئت من سرھاف

قيل: «الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة، دون الفعلال وبه كان يعتبر سيبويه، ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه، فهو يفعل أشبه من مثال الفعلال والاعتبار بالأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع»⁽¹¹⁾.

ونظن أن المسألة في مصادر الأفعال الرباعية، وجميع الأفعال فوق الثلاثية سواء الثلاثية المزيدة أو الرباعية أو الخماسية، على غير ما تصورھا اللغويون. إذ نظن أن الأصل في صوغ مصادر الأفعال فوق الثلاثية كان في فترة زمنية قديمة يصاغ على نمط واحد مهما اختلف شكل الفعل، وذلك بكسر أول الفعل ومطل حركة ما قبل الآخر، ثم تعرضت مصادر هذه الأفعال في فترة لاحقة إلى تطور تاريخي بسبب من الأفعال المعتلة التي تصعب صياغة مصادرھا على هذه الطريقة، مثل (وَاعَدَ، وَأَجَى، وَفَى، أَقَالَ، أَمَالَ، اسْتَبَانَ، تَوَعَّدَ، تَوَفَّى... وغيرها)، لذلك اتخذت صياغة مصادر الأفعال المعتلة فوق الثلاثية طرقاً جديدة متعددة، ولطرد الباب على وتيرة واحدة جعلوا جميع الأفعال في النمط الواحد يأخذ شكلاً واحداً في الصياغة وهو الشكل الجديد، إلا ما ندر. يدل على ذلك ما يأتي:

1- وجود بعض الأنماط من الأفعال فوق الثلاثية التي تصاغ مصادرھا على طريقتين، الطريقة

القديمة والطريقة الجديدة، ومن ذلك وزن (فَاعَل) الذي يصاغ مصدره على (فِعَال) و(مُفَاعَلَة) وأصل (فِعَال) هو (فِعَال) إلا أن الصيغة قد تعرضت إلى تطور بتقشير الكسرة الطويلة بدليل وجود بعض الصيغ على الوزن القديم، مثل: (قاتل قيتالاً)⁽¹²⁾. وكذلك وزن (فَعَل) الذي يصاغ مصدره على فِعَالَل وفَعَلَلَة، مثل: زلزل زلزال وزلزلة.

2- وجود بعض الصيغ اللغوية في مصادر أفعال فوق ثلاثية صيغت على النمط القديم، ومن ذلك:

- تَفَعَّلَ ومصدره تَفَعَّلُ، أما النمط القديم فهو تَفَعَّلَال، فقد روى سيبويه عن العرب أنهم قالوا: تحمَّل تحمَّالاً⁽³¹⁾.

- فَعَّلَ تفعيل: النمط القديم في صياغة مصدره هو (فِعَال)، فقد روى سيبويه عن العرب أنهم قالوا: كلمته كَلَاماً⁽¹⁴⁾. وفي القرآن الكريم قال تعالى: «وكذبوا بآياتنا كذاباً»⁽¹⁵⁾.

3- وجود بعض الأنماط الفعلية فوق الثلاثية التي تصاغ مصادرھا على القاعدة القديمة نفسها دون تغيير، مثل: (أفعل إفعال، افتعل افتعال، انفعل انفعال، استنفعل استفعال).

4- أن الأفعال المعتلة من الأوزان المذكورة السابقة قد، خالفت القاعدة التي أطردت الأفعال الصحيحة عليها ومن ذلك مثل: أقام إقامة والأصل إقوام، استبان استبانة والأصل استبيان، أعاد إعادة والأصل إعواد، أنار إنارة والأصل إينار....

فاختيار العجاج لكلمة (سرھاف) مصدرراً للفعل

الإلحاق المطرد (القياسي):

وهو ما يكون بتكرير اللام الأصلية نحو شملل وجلبب، قال المازني في الإلحاق المطرد وهو - ما أورده ابن جني في المنصف -: «إن موضعه من جهة اللام نحو قُعُدُد، ورَمَدَد، وشملل وصعُور»⁽¹⁶⁾. وهو ما اتفق عليه جميع الصرفيين⁽¹⁷⁾.

ومعنى هذا أن الشاعر لو احتاج في شعر أو سجع إلى أن يشتق من (ضَرَب) اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز له ذلك بتضعيف اللام (الباء) فيقول: ضَرَبَب، ولكن لا يجوز له أن يصنع مثل هذا اللفظ باستخدام الواو كأن يقول: (ضَوْرَب)⁽¹⁸⁾.

الإلحاق غير المطرد (السماعي):

يكون هذا النوع بزيادة حرف من غير جنس حروف الكلمة كالواو في (جَهَّور)، والياء في بَيَّطَر⁽¹⁹⁾. فقد جاء في المنصف: «وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقدم عليه إلا أن يُسمع، فإذا سُمع قيل: ألحق ذا بكذا، بالواو والياء، وليس بمطرد»⁽²⁰⁾.

والسبب الذي جعل اللغويين يقولون باطراد الأول وعدمه في الثاني هو مبدأ الكثرة والقلّة، قال ابن جني: «وإنما لم يطرد عنده لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه، نحو مههد وجلبب، فلما لم يكثر كثرته لم يقسه وسلم ما سمع منه، وهذا الذي عملوه هو القياس عندي، لأنك إذا أردت أن تلحق شيئاً بشيء أكثر حروفاً فلا بدّ من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب»⁽²¹⁾.

وقد ذكر السيوطي في اطراد الإلحاق وعدمه ثلاثة آراء لعلماء اللغة القدماء وهي⁽²²⁾:

(سَرَهَف) جعلنا نشك في أن الفعل (سرهف) ملحق بدحرج، إذ جاء مصدر هذا الفعل على البناء القديم لمصادر الأفعال فوق الثلاثية، وكذلك على البناء الجديد، ممّا يدل على أنه أصل في العربية، إذ إنه واضح من كلام سيويوه وابن جني في أن الإلحاق لا يأتي إلا من جهة واحدة، وهي الفعللة في مثل هذه الحالة، أي أنه إذا تقرّر إلحاق صيغة بصيغة أخرى، فإن اشتقاق الملحق لا يأتي إلا على نمط واحد من أنماط الملحق به، كما يدل على أصالة هذا الفعل أنه لا يوجد علاقة بين معنى هذه الكلمة (سرهف) الملحقة بمعنى الكلمة قبل الإلحاق (سرف)، إذ معنى (سرهف) أحسن غذاء، و(سرف) تعني مجاوزة القصد والإغفال.

ثالثاً: أن تكون الزيادة في الملحق في مثل موضعها في الملحق به.

رابعاً: عدم الإدغام: لا تدغم زيادة الإلحاق إذا تكرر الحرف إن لم يكن موازناً للملحق به مع موجب الإدغام، فلا يقال في (جلبب) جلبب بالإدغام، لأنه يخرج من التصارييف.

خامساً: لا يجري على الملحق إعلال.

سادساً: حرف الإلحاق لا يكون أولاً في الكلمة إلا إذا كان همزة، وكان في الكلمة حرفاً زائداً آخر مثل أسلوب.

الإلحاق المطرد وغير المطرد:

الإلحاق نوعان، تحدث عنهما الصرفيون هما:

1- الإلحاق المطرد (القياسي)

2- الإلحاق غير المطرد (السماعي)

لم يرد نظيره ممّا كُرِّرت لامه للإلحاق بـ (دَحْرَجَ)، من نحو (ضَرَبَ)، فلم يقولوا (ضَرَّبَ). وعندما جاء في كلامهم (رَمَدَد) الذي كرروا لامه للإلحاق بوزن (زَبْرَج) لم يرد عنهم قولهم (ضَرَّبَ) ملحق بوزن (زَبْرَج) فلما اقتصر الإلحاق بتكرير اللام على أسماء معروفة وأفعال معينة محفوظة، حفظت هذه المفردات ونقلت بالسمع فقط من العرب ولا يمكن القياس عليها، أو عدها مقيسة»⁽²³⁾.

وهنا نرى أنّ تقسيم اللغويين للإلحاق من حيث الاطراد وعدمه، أو السماع والقياس يتنافى مع ما عرف عن اللغة العربية، ويمكن تلخيص هذا التناقض بأمرين هما:

1- إنّ ما سماه علماء اللغة بالإلحاق المطرد (القياسي) الذي يكون بتكرير اللام، يخالف أمراً أقره اللغويون أنفسهم، وتقره اللغة كذلك، وهذا الأمر هو أن اللغة العربية تنفر من توالي الأمثال غالباً، ولذلك تحاول العربية في كثير من الأحيان أن تتخلص منه بحذف أحد المثليين، فكيف لنا أن نتصور وجود قاعدة في صوغ الأسماء والأفعال قائمة على أساس توالي الأمثال، أو تكرير الحرف، فقط من أجل التوسع في اللغة- كما يتصور اللغويون- ولا سيما إذا عرفنا أن الزيادة للإلحاق لا بدّ من أن يتبعها زيادة معنى، أو حدوث معنى جديد لا يتعلق بالمعنى السابق البتة.

2- إنّ الادعاء بقياسية بعض الأوزان وسماعية بعضها يقزم من المرونة التي عرفتها العربية، وكذلك يقزم من قدرتها على التطور واستيعاب كل جديد. فنحن نحتاج في كل عصر إلى إيجاد ألفاظ تتعلق بأشياء لم تكن معروفة سابقاً، ومن هنا فإننا نرى أن قانون

1- أنّ الإلحاق لا يكون إلا بسمع من العرب، إلا إذا كان الإلحاق على جهة التدريب والامتحان، كالأمثلة التي يتكلم بها اللغويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب، يقصدون بها تمرين المشغل بهذا الفن وإجادة فكره ونظيره... وهذا هو أصح المذاهب على رأي السيوطي؛ لأنّ غير هذا يعني إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

2- جوازه مطلقاً، وذلك لأنّ العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً، سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن، فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وإن لم تكن منه قياساً على الأعجمية، وعليه قال الفارسي: لو شاء شاعر أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً أو صفة لجاز ذلك له وكان من كلام العرب وذلك قولك: حَرَجَجَ أحسن من دَخَلَّ، وضَرَّبَبَ زيدٌ، ومررت برجل ضَرَّبَبِ.

3- التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله كثيراً واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره، وإلا فلا، فإذا قيل: ابن من الضرب مثل جعفر. قلنا: ضربب، فهذا ملحق بكلام العرب؛ لأنّ الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو: مهدد، وقردد.

وقد نقل المحدثون- فيما نعلم- هذه الآراء دون أن يؤيدوا أو يعارضوا فكرة الإلحاق القياسي والسماعي، ولا تذكر هنا اجتهادات لهم سوى ما قاله ناصر حسين علي من أنّ الإلحاق مقتصر على السماع فقط، يقول: «إنّ الإلحاق في الأسماء والأفعال مقصور على السماع، فعندما ورد الفعل (صَعَّرَ) عن العرب

لجاز له، وكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو:
خَرَجَ أَكْرَمٌ مِنْ دَخَلَ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، ومررت
برجل ضَرَبَ»⁽²⁷⁾.

إن القول بأن الإلحاق هدفه التوسع في اللغة دون
إفادة معنى جديد، يجعل اللغة تهتم بالشكل أكثر من
اهتمامها بالمضمون، لذلك قال ابن جني: «فكانت
هذه صناعة لفظية، ليست فيها أكثر من إلحاقها
ببنائها، واتساع العرب بها في محاولاتها وطرق
كلامها»⁽²⁸⁾.

ويقول صبحي الصالح: «الإلحاق ضرب من
العمل الشكلي [...]، فتعدد الأوزان الملحقة- كتوسع
الألفاظ بصيغها الأصلية المتكاثرة- أمانة على
غنى اللغة لا على حياتها، وتصريح بجنوحها إلى
الزخرف والتميق لا إلى التحقيق والتدقيق، ووصم
لها بالسذاجة والبدائية لا بالعمق والحضرية، وما
من ريب في أن العربية مستغنية بقوالها المتناسقة
مع معانيها، وبدلالاتها المعبرة عن مدلولاتها، عن أن
تلتصق بها تهمة الجمود وهي أم اللغات في التشقيق
والتوليد»⁽²⁹⁾.

غير أن هناك عدداً من علماء اللغة يرون أن عدم
تغير المعنى بزيادة الإلحاق أمر غير محتم، ومن ثم
فإن الغرض من الإلحاق هو إيجاد ألفاظ جديدة ذات
دلالات جديدة⁽³⁰⁾. ويقول رضي الدين الاسترأبادي:
«ولا نحتمّ بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما
يتوهم، كيف وأن معنى حَوَّلَ مخالف لمعنى حَقَلَ،
وَشَمَّلَ مخالف لَشَمَلَ، وكذا كَوَثَرَ ليس بمعنى كَثُرَ،
بل يكفي ألا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضوع
غير مطردة في إفادة المعنى»⁽³¹⁾. ومن ثم فإن شرط

الإلحاق قد خدم جانباً مهماً كان اللغويون قد
أشاروا إليه إلا أنهم لم يجعلوه من أغراض الإلحاق
أو فوائده، وهذا الجانب هو (تعريب الدخيل)
وكذلك صياغة بعض المصطلحات التي نحتاج إليها
في المجالات كافة. ومن ثم فإن حاجتنا إلى ألفاظ
جديدة هي التي تجعلنا نتوسع في معجمنا اللغوي.
وكما كان العرب قديماً قبل أن تتعد اللغة قادرين
على استيعاب كل جديد دون وجود قانون أو قاعدة
يقيسون عليها. أي أن الكفاية اللغوية المنبثقة من
اللغة نفسها هي التي تصنع ألفاظها وتمليها علينا.

الغرض من الإلحاق:

ذهب عدد من علماء اللغة - قدماء ومحدثين-
إلى أن الغرض من الإلحاق لفظي، هدفه التوسع
في اللغة وحاجة الشعراء إلى إقامة الوزن، أو توازن
السجع⁽²⁴⁾. يقول ابن يعيش: «اعلم أن أبنية المزيد
فيه من الثلاثي على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي
على طريق الإلحاق، وذلك أن يكون الغرض من
الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي، لا لإفادة
معنى، توسعاً في اللغة»⁽²⁵⁾.

ويزيد المازني - وهو ما أورده ابن جني- هذا
الأمر تأكيداً حين ينفي أن يكون هناك غرض آخر
غير التوسع في اللغة للإلحاق، يقول: « اعلم أن
الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق
به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة تبلغ بها
الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة تبلغ بها الخمسة،
ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب»⁽²⁶⁾.

ويقول أبو علي الفارسي: «لو شاء شاعر أو ساجع
أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً، وفعلاً وصفة

عما كان عليه في المجرد، ولو حذفنا الحرف الزائد للإلحاق لعادت الكلمة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كانت تؤديه أو تدل عليه قبل الزيادة»⁽³³⁾.

ولفؤاد ترزي رأي غريب نوعاً ما في تفسير الغرض من الإلحاق، إذ يرى أن العرب قد استخدموا الإلحاق «لتبرير زيادة بعض حروف الكلمة في سبيل الوصول بها إلى جذر مفترض يساعد على وصفها في المعجم وذلك نحو: دَهَوْرٌ وَهَرَوْلٌ وَحَرْبِيٌّ، إذ ليس هناك (دَهَرٌ) أصلاً لدهور، ولا (هَرَلٌ) أصلاً لهرول، ولا (حَرْبٌ) أصلاً لآحرنبي، وممّا يؤكد هذا ما جاء في شرح الرضي للشافعية من أن وزن (افْعُولٌ) كاعلوط واجلوط واخروط، وكذلك وزن افْعَلْيَ كَاغْرَنْدَي، إنما هو بناء مرتجل ليس منقولاً عن فعل ثلاثي»⁽³⁴⁾.

وهذا افتراض مرفوض، ترفضه حقيقة اللغة، فاللغة صنع الإنسان لا صنع اللغوي الذي يصنع المعاجم أو يضع القواعد للغة.

ولكي نستطيع حسم الأمر في هذا قمنا بعمل مادة تطبيقية على عدد من الكلمات الملحقمة، لمعرفة معناها قبل الإلحاق وبعده، وذلك بمساعدة أحد المعاجم العربية وهو (لسان العرب)، إضافة إلى كتب الصرف المختلفة. وقبل عرض هذه المادة يمكننا القول بداية أننا مع الرأي القائل بأن الإلحاق هدفه بالدرجة الأولى دلالي، وذلك لسببين هما:

1- أنّ الصرفيين أنفسهم قالوا إنّ كل زيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى.

2- أنّ العرب كانوا يميلون في لغتهم نحو السهولة والتيسير، لذلك وجدناهم يعمدون في بعض الأحيان إلى حذف بعض حروف الكلمة إذا بقيت

الرضي هو ألا تفيد الزيادة معنى مطرداً، وهو ما فسرناه سابقاً بالمعنى الصريح كالمبالغة أو المشاركة أو التعدية، أو الصيرورة، وغيرها من المعاني الصرفية الأخرى.

ويقول عبد الصبور شاهين: «وهذا الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة، ويكون الفعل الملحق عادة ثلاثياً، فيزيد حرفاً ليلحق بالرباعي المجرد أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين، ولا ريب أن لهذه الزيادة فائدة في توسيع الدلالة، أو تخصيصها أو إحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قبل»⁽³²⁾.

ومن الواضح أن عبد الصبور شاهين قد فصل في نوع الدلالة الجديدة التي يفيدها الإلحاق، فإما أن تكون تعميم المعنى الذي تفيد الكلمة قبل الإلحاق، وإما أن تكون تخصيص هذا المعنى، وإما أن تكون إحداث معنى جديد غير موجود. وهذه الدلالات ما ستبثها الدراسة التطبيقية على بعض الكلمات الملحقمة بعد قليل.

ويرى ناصر حسين علي أنه لا يمكن تصور عدم إفادة الكلمة الملحقمة معنى جديداً، يقول: «ولا يمكن إنكار المعنى الحاصل من زيادة الإلحاق للكلمات التي تدل على معنى قبل هذه الزيادة، لأن الغرض من الإلحاق ليس تكثير أحرف الكلمة الملحقمة بغيرها ممّا هو أكثر منها حروفاً فحسب، بل [كذا]، لا بدّ أن يحقق زيادة في المعنى بقدر الأحرف التي تزداد على أصول الكلمة الملحقمة، ولم تكن هذه الزيادة عبثاً أو لتكثير الأحرف فقط، تدل على ذلك زيادة المعنى في المزيد

إلى الإلحاق. فالكلمة قبل الإلحاق تكون أسهل نطقاً منها بعده، كما أن الصعوبة الصوتية غالباً ما تكون بسبب من حروف العلة أو توالي الأمثال، فإذا عرفنا أن هاتين الحالتين، وهما توالي الأمثال واستخدام حروف العلة، هما الأكثر استخداماً في عملية الإلحاق، انتفى أن يكون الإلحاق لغرض صوتي. وقد هدفنا من عمل المادة التطبيقية إلى أمرين هما:

- 1- مقارنة معنى الكلمة الملحقة بمعناها قبل الإلحاق.
- 2- معرفة مدى استخدام الشعراء للكلمات الملحقة في أشعارهم ولا سيما أن اللغويين قد قرنوا بين الإلحاق وإقامة الأوزان الشعرية في أثناء حديثهم عن غرض الإلحاق. والمادة التطبيقية هي:

دالة على المعنى نفسه- أي عند أمن اللبس- طلباً للتخفيف عند كثرة الاستعمال لذلك قالوا: (لم يك) في لم يكن، و(لم أبل) في (لم أبال)، و(أيش) في أي شيء، و(عم صباحاً) في (أنعم صباحاً)، و(ويُلمه) في (ويل أمه)⁽³⁵⁾.

فإذا كان هذا شأن العرب- حذف بعض حروف الكلمة إذا ضمنوا بقاء معناها طلباً للسهولة والتخفيف- كيف يمكن لنا في ضوء هذا أن نفسر ميلهم إلى زيادة حروف على الكلمة مع بقائها - كما أشار بعض اللغويين- في المعنى نفسه، أيكون مثلاً طلباً للصعوبة والتعسير؟ لا سيما أنه لا يوجد غرض صوتي يستدعي زيادة هذه الحروف، أو اللجوء

الكلمة الملحقة	معناها	الكلمة قبل الإلحاق	معناها
صومع	دقة الشيء وتناهيه في الصغر	صم	صغرت أذنه
كوثر	المبالغة في الزيادة/ نهر في الجنة	كثر	زيادة الشيء ونماؤه
بيطر	عالج أمراض الحيوانات	بطر	شدة الفرح
صعمر	دحرجه فاستدار	صمر (وجهه)	مال
جدول	النهر الصغير يوصف بالتلوي	الجدل	طي الخلق وشدة الفتل
حوقل (الشيخ)	كبر وضعف وعجز عن الجماع	الحقلة	نفايات التمر/ داء يصيب الدواب
جهور	ارتفاع الصوت وظهوره	جهر	رفع صوته وأظهره
سرهف وسرعف	أنعمَ غذاءه وأحسنه	سرف	مجازة التصد والإغفال
شمل	أسرع وشمر	شمل/ انشمل	أسرع وشمر
يرناً لحيته	صبغ لحيته بالحناء	اليرناً	الحناء

معناها	الكلمة قبل الإلحاق	معناها	الكلمة الملحقة
نزل به مكروه	دهر فلاناً أمره	قذف به في مهواه	دَهْوَرٌ
أن يحسر فلا يكاد يبصر	بقر الرجل	خرج إلى حيث لا يدري، تحير	بيقر
غير مستخدم	حَشَبَ	صفة للعظيم البطن	حَوْشَبٌ
ساق وأحضر	جلب	ألبس الجلباب	جَلَبٌ
الحجر	جَرَلَ	الحجارة (الحجر)	جَرُولٌ
هو الوجه/ وهو أول الشيء	قُبِلَ	الرجل الغليظ الشديد	قُبَيْلٌ
مصدر شرب (شرب الماء وغيره)	سُرِبَ	اسم موضع (وادي)	سُرَيْبٌ
جلس جلوساً	قعد قعوداً	القاعد عن الحرب/ الجبان	قُعْدُدٌ (القعدد)
ما داخل الإنسان من الباطل	الدَّخُلُ	الباطن (دَخَلَهُ)	دُخُلُ الشَّيْءِ
التراب	الدَّقَعَاءُ	التراب	دَقِّعِمٌ
كثير دقيق جداً	رماد/ أرمد	الكثير الدقيق جداً	رمدد
الصعيد الذي لا نبات فيه	عَثِيرَةٌ	الغبار	عَثِيرٌ
العسل إذا امتلأت البيوت خاصة	الطَّرْمُ، الطَّرْمُ	العسل إذا امتلأت البيوت خاصة	الطريم
الهوج/ رجل أضرب: أهوج	الخدب	الرجل العظيم الجايف	خِدَبٌ
المحل نقيض الخصب	الجدب	القحط	جِدَبٌ
غير مستخدم	زنب	اسم الشجر الطيب الرائحة	زينب
غير مستخدم	ككب	النجم السائر	الكوكب
مسكوب	سَكَبٌ	المنسكب، السكوب	أسكوب
تنزيه الله تعالى	قُدُسٌ	الطاهر المنزه عن النقائص	قُدُوسٌ
غير مستخدم	صندد/ صند	الملك الضخم الشريف	صنديد

الكلمة الملحقه	معناها	الكلمة قبل الإلحاق	معناها
عفريت	خبيث منكر داهٍ	عَفْرٌ	خبيث منكر داهٍ
زرياب	الذهب	الزُّرب	مسيل الماء
عَثُولٌ، عَثُولٌ	الكثير اللحم المسترخي	العثل	الكثير من كل شيء
الإزمول	المصوِّت من الوعول وغيرها	الأزمل	كل صوت مختلط
دَوْدَمَس	حية تنفخ فتحرق	ددمس	غير مستخدم
عتريس	الضابط الشديد	العترس/ العترس	الضابط الشديد
عيطموس	الجميلة من التوق/ الحسنة	العطموس	الجميلة
سمهجيح	ما حقن من ألبان الإبل من سقاء فلبث ولم يأخذ طعماً	سَمَهَجٌ/ سَمَهَجَةٌ	الشديدة، السهل من الشيء
سرندي	النمر الجريء	السرند	المضي قدماً
قَفَعَدَد	القصير	قَفَعَدَد	غير مستخدم
فدوكس	الغليظ الجاف الشديد	فدكس	غير مستخدم
سميدع	الكريم وقيل الشجاع	سَمَدَع	غير مستخدم
استلقى	نام على ظهره	السلق	الصدم والدفع
اغرندي	علا وغلب	غَرَنَد	غير مستخدم
الصيرف/ الصراف والصيرفي	التقاد من الصارفة	الصَرْفُ	بيع الذهب بالفضة وهو فضل الدرهم على الدينار
عفننج الرجل	جفا وغلظ/ الأخرق الجايء	العفنج/ العفج	المعي/ أو ما سفل منه
صمحم	الشديد المجتمع الألواح	صموح	الشديد الوقع
عقنقل	الكثيب العظيم من الرمل	عقل	الدية/ النهي/ عقل الدابة ربطها
علندي	الغليظ الشديد من الخيل	عَلَدٌ	غير مستخدم
حَبَطَطَى	كبير البطن/ الممتلئ غضباً	حبط	انتفخ

وبعد تتبعنا لهذه الكلمات في المعجم خرجنا بالتصورات الآتية:

1- هناك عدد من الكلمات كان معناها قبل الإلحاق وبعده واحداً، وهي قليلة مقارنة بالتغيير معناها وهي: جرول وجرل، الطريم والطرم والطرم، رمد وأرمد أو رمد، قدوس وقُدس، عترس وعترس، جهور وجره، عفرية وعفّر، صمّمح وصمّوح، جدّب وجدّب.

ولعل وجود مثل هذه الكلمات بمعنى واحد هو الذي جعل بعض اللغويين - ذكروا سابقاً - يقولون إن زيادة الإلحاق لا تفيد معنى جديداً. غير أننا نرى أن عدم تغيير معنى هذه الكلمات مع وجود زيادة فيها راجع إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة، إذ قد تختلف الكلمة العربية بفعل اللهجات، ويبقى المعنى كما هو.

2- هناك عدد من الكلمات التي أفادت معنى بعد الإلحاق، غير أن أصولها قبل الإلحاق غير مستخدمة. وذلك مثل: علندي وقفعد، وفدوكس، وسميدع، واغرندي، وحوشى، وكوكب، وزينب وصنديد.

وقد تنبه عدد من اللغويين إلى هذا النوع من الكلمات الملحقة، دون أن يغيروا نظرتهم في الغرض من الإلحاق⁽³⁶⁾، يقول رضي الدين الاسترأبادي: «وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ككوكب وزينب، فإنه لا معنى لتكوين ككب وزنب»⁽³⁷⁾. وقد أشار ابن جني إلى كثرة هذا النوع من الكلمات في الرباعي والخماسي، إذ يقول: «ومثله كثير في ذوات الأربعة، وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة»⁽³⁸⁾. وقد ذكر عدداً غير قليل منها.

في مثل هذه الكلمات، كيف يمكن لنا أن نقول إن الزيادة لم تفد معنى جديداً مع العلم بأن ليس للكلمة معنى دونها، أي أنها هي المعنى، وحذفها يلغي وجود الكلمة في اللغة. ويبدو أننا لا نجاء في الحقيقة إذا قلنا إن هذه الكلمات لا تحتوي على حروف زائدة؛ إذ لو كان فيها حروف زائدة لكان للكلمة معنى دون زيادة.

3- بعض الكلمات تغير معناها، إلا أنها بقيت مرتبطة بأصولها، وقد أخذ التغيير هنا ثلاثة أشكال، فإما أن يكون عن طريق تخصيص الدلالة وهو الأكثر، وإما أن يكون عن طريق تعميمها، وإما أن يكون عن طريق المبالغة فيها، وأمثلة ذلك هي:

- تخصيص الدلالة: جدول من الجدول، قعد من القعود، دهور من دهر، وشرب من شرب، عثوث من العث، عيطموس من عطموس، الإزمول من الزمل.
 - تعميم الدلالة: وهو قليل مثل: دُخل من الدخل، وبيقر من البقر.
 - المبالغة في الدلالة: مثل صومع من صمع، وكوثر من كثر، ولعل هذا المعنى يعد من المعاني الصرفية، أي المعاني المطردة، ومن الواضح أن الزيادة كانت في الموقع نفسه من الكلمة وبالصوت نفسه.
- 4- هناك عدد من الأفعال قد اشتقت من أسماء ذات، وذلك مثل: شيطان من الشيطان، وبيطر من البيطار، وصومع من الصومعة، وشريف من الشرياف، وقلنس من القلنسوة، وجورب من الجورب، ويرناً من اليرنأ، ونرجس من النرجس، ويلاحظ أن هذه الأفعال قد احتفظت بحروف تلك الأصول، كما أن كثيراً منها يمكن أن يرد إلى أصول أعجمية⁽³⁹⁾.

معنى (التصيير) أو (التحويل)، ومن الأمثلة عليه: (عَلَّمَنَ التَّعْلِيمَ وَغَرَّبَنَهُ: صبغة بصبغة علمانية غربية، عَقَّلَنَ الشَّيْءَ جعله عقلاً، شَرَعَنَ، وَقَعَنَ: وضع الأمور في إطار الواقع، سَلَعَنَ القيم: جعلها ذات قيمة مادية كالسلع، عَمَلَنَ: جعل الدولة بروليتارية خاضعة للطبقة العاملة، جَمَعَنَ الدولة: جعلها جماعية السلطة⁽⁴¹⁾).

وهكذا ينتفي قول اللغويين بأن الإلحاق غرض لفظي، لا علاقة له بالمعنى، إذ توضّح لدينا أن الغرض الأول من الإلحاق هو جانب المعنى الذي يتعلق بصنع كلمات ذوات معاني جديدة، لتلبية مستحدثات الإنسان.

الخاتمة:

الإلحاق الصري في ظاهرة يتجاوزها علماء اللغة بين من يراها لفظية بحتة، ومن يراها دلالية لاغير، وهي تتعلق بزيادة حروف على الكلمة تبلغ بها شيئاً آخر في الشكل عند بعض اللغويين، وفي الشكل والمعنى عند بعضهم الآخر.

واستدراجاً لعناوين الإلحاق العامة ومناقشتها تبين لنا أن الإلحاق يخدم اللغويين في تعريف الدخيل وصياغة بعض المصطلحات التي نحتاج إليها في مجالات حياتنا العامة، كما أنه لا يمكن أن يكون هدف الإلحاق التوسع في اللغة دون إفادة معنى جديد، فهو بذلك يجعل اللغة تهتم بالشكل لا بالمضمون، وهذا بعيد عن اللغة؛ لأنها ليست جامدة بل متطورة غنية، فالغرض إذن أفاضل متطورة بمعانٍ جديدة.

وقد أشار هنري فليش إلى هذا النمط من الأفعال، إذ رأى أن هذه الأفعال رباعية اشتقت من أصل اسمي، وذلك مثل: تلمذ من تلميذ، وقطرن من قطران، ومسمر من مسمار، وجلبب من جلباب وشملل من الشملال⁽⁴⁰⁾.

وكما أشرنا سابقاً فيمكن عدُّ هذه الأفعال رباعية الأصل لا زيادة فيها، لذلك يكون وزنها (فَعَلَلْ)، يدلُّ على أن معنى هذه الكلمات بعد الإلحاق لا يتعلق بمعناها قبل الإلحاق.

5- ورد عدد كبير من الكلمات الملحقة التي أفادت معنى غير موجود في أصولها، أي أن معنى الكلمة قبل الإلحاق يختلف عنه بعد الإلحاق، وأمثله كثيرة. ممّا يؤكد أن زيادة الإلحاق أفادت معنى جديداً.

6- أشار اللغويون إلى أن العرب كانت تلجأ إلى الإلحاق وذلك لحاجة الشعراء إلى إقامة الوزن وتوازن السجع كما أشرنا سابقاً. غير أننا لاحظنا أن الإلحاق لم يخدم الشعر إلا قليلاً، فلم نجد سوى سبع كلمات استخدمت في أحد عشر بيتاً شعرياً منها أربعة أبيات عرف قائلوها والباقي مجهولة القائل. وهذه الكلمات هي: (يَبْقَرُ، صَمَحَمَحُ، اَعْرَنْدَى، اَسْرَنْدَى، قُعْدُدُ، صِنْدِيدُ، صَيْرَفُ).

7- وهذه الإشارة لا تتعلق بثبت الكلمات السابق، بل تتعلق بمعاني بعض الكلمات الملحقة المستخدمة في الوقت الحالي. إذ لُحِظَ أن بعض زيادات الإلحاق قد تفتت معنى مطرداً، أي معنى صرفياً. ومن ذلك زيادة النون في نهاية الفعل التي تفتت

الهوامش:

1. انظر، ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، مادة لحق 3272/10.
 2. ابن جني، المنصف شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1954، 34/1.
 3. انظر، الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1993، 210/1.
 4. ومنهم مثلاً: زين الخويسكي، الزوائد في الصيغ في اللغة العربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، 116/2، وسامر عوض: المورد في علم الصرف، مديرية الكتب والمطبوعات، 1983، ص 64، وانظر بشكل عام: عبد الوارث سعيد: اللسان العربي، القاهرة: مكتبة الوفاء، 1993، ص 78.
 5. رضي الدين الاسترأبادي، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، 52/1.
 6. انظر مثلاً: فؤاد ترزي، الاشتقاق، بيروت: مطبعة دار الكتب، ص 255، فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، بيروت: مكتبة المعارف، ط2، 1994، ص111، جمال عبد العاطي مخيمر، البيان في تصريف الأفعال، ص61، مزيد نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية، دمشق: مطبعة الحجاز، ص 236.
 7. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية، دمشق: المطبعة التعاونية، 1989، ص 226-227.
 8. مسعود بويو: أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1982، ص156، 160، 161.
 9. انظر مثلاً: هنري فليش، العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، 1983، الطبعة الثالثة، ص 157، وانظر، عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 75-76، وعبد الوارث سعيد، اللسان العربي، ص 78-79.
 10. انظر مثلاً: رضي الدين الاسترأبادي، شرح الشافية، 53-55/1، والميداني، نزهة الطرف في فن الصرف، 212/1، وفخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال 112-116، وزين الخويسكي، الزوائد في الصيغ 122/2-123، وناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية 237-241، وجمال عبد المعطي مخيمر، البيان في تصريف الأفعال 62-63.
- ** النبا 28.
- * ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، بيروت: دار الشروق. قال: سرعفته وسرهفته و سرهدته، إذا أحسنت غداءه .

11. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 221-223.
12. سيويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1988 ، 80/4.
13. المصدر نفسه 80/4.
14. المصدر نفسه 80/4.
15. النبأ 28.
16. المنصف شرح التصريف 41/1، 43.
17. انظر مثلاً: ابن جني، الخصائص 358/1، وابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، 156/7، والرضي الاسترأبادي، شرح الشافية 52/1، وزين الخويسكي، الزوائد في الصيغ 123/2، وناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية، ص 249، وجمال عبد العاطي مخيمر، البيان، ص 64.
18. المنصف شرح التصريف 43/1.
19. انظر مثلاً: ابن جني، المنصف 41/1 والخصائص 358/1، ابن يعيش، شرح المفصل 156/7، رضي الدين الاسترأبادي 52/1، زين الخويسكي: الزوائد في الصيغ في اللغة العربية 123/2، ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية، ص 249، مزيد إسماعيل نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية، ص 241، جمال مخيمر، البيان في تصريف الأفعال، ص 64.
20. ابن جني، المنصف شرح التصريف 41/1.
21. المصدر نفسه 42/1.
22. السيوطي: همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1980، 246/6-247.
23. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية، ص 253.
24. انظر مثلاً: ابن جني، المنصف 34/1، والخصائص 358/1، ابن يعيش 155/7، وفؤاد ترزي، الاشتقاق، ص 255، 275، جمال عبد المعاطي مخيمر: البيان في تصريف الأفعال 62، سامي عوض: المورد في علم الصرف، مديرية الكتب والمطبوعات، 1983، ص 64-65.
25. ابن يعيش، شرح المفصل 155/7.
26. ابن جني، المنصف 34/1.

- 27 . ابن جني، الخصائص 358/1.
- 28 . المصدر نفسه 221/1.
- 29 . صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، بيروت: دار العلم للملايين، 1994، الطبعة الثانية عشرة، ص 335.
- 30 . انظر مثلاً: رضي الدين الاسترأبادي، شرح الشافية 52/1، عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 74-75، فخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، ص 111، زين الخويسكي، الزوائد في الصيغ في اللغة العربية 124/2، مزيد إسماعيل نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية، ص 236.
- 31 . رضي الدين الاسترأبادي: شرح الشافية 52/1.
- 32 . عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 74-75.
- 33 . ناصر حسين علي: الصيغ الثلاثية، ص 251.
- 34 . فؤاد ترزي: الاشتقاق، ص 257.
- 35 . ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 1982، 541/2.
- 36 . ينظر مثلاً: رضي الدين الاسترأبادي، شرح الشافية 54/1، ابن جني، الخصائص 269/1، زين الخويسكي، الزوائد في الصيغ 122/2، جمال عبد العاطي مخيمر، البيان، ص 62.
- 37 . رضي الدين الاسترأبادي، شرح الشافية 54/1.
- 38 . ابن جني، الخصائص 269/1.
- 39 . انظر: مزيد إسماعيل نعيم، الصيغ الرباعية والخماسية، ص 247.
- 40 . هنري فليش، العربية الفصحى، ص 157.
- 41 . ينظر، عبد الوارث ميراث سعيد، اللسان العربي، ص 78-79.

المصادر والمراجع:

- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 1982.
- ابن جني:
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.

- المنصف شرح التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1954.
- الاسترابطي، رضي الدين، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية.
- بوبو، مسعود، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1982.
- ترزي، فؤاد حنا: الاشتقاق، بيروت: مطبعة دار الكتب، د.ت، د.ط.
- الخويسكي، زين كامل، الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأفعال، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985.
- سيوييه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثالثة، 1988.
- السيوطي، همم الهوامع على شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1980.
- سعيد، عبد الوارث، اللسان العربي، القاهرة: مكتبة الوفاء، 1993.
- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980.
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة: الثانية عشر، 1994.
- العجاج، ديوان العجاج، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، بيروت: دار الشروق .
- علي، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية، دمشق: المطبعة التعاونية، 1989.
- عوض، سامي، المورد في علم الصرف، مديرية الكتب والمطبوعات، 1983.
- قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، بيروت: مكتبة المعارف، ط2، 1994.
- فليش، هنري: العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، الطبعة: الثالثة، 1983.
- مخيمر، جمال عبد المعطي، البيان في تصريف الأفعال، دون بيانات.
- ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار صادر، دون بيانات.
- الميداني، أبو الفضل أحمد، نزهة الطرف في علم الصرف، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1993.
- نعيم، مزيد، الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة، دمشق: مطبعة الحجاز، د.ت، د.ط.
- ابن يعيش: شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.